بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

تعليمات إعداد مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع نظام تشكيلات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية للسنة المالية 2027

أولاً: تعليمات عامة

1- تُقدّم مشاريع الموازنات الجارية والرأسمالية وتقديرات الايرادات وموازنات التمويل وجداول تشكيلات الوظائف إلى دائرة الموازنة العامة ضمن الإطار متوسط المدى للأعوام 2027-2029 **في موعد أقصاه 2026/11/5** ليتسنى إعداد مشروع قانون الموازنة العامة والسير بإجراءات اقراره وفقاً لأحكام الدستور بالتزامن مع اعداد مشروع نظام تشكيلات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية.

2- تقوم **الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية** بتقديم مشاريع موازناتها بشكل مفصل للأعوام 2027 و2028 و2029 على أن تكون هذه الموازنات مستندة إلى خططها الاستراتيجية متضمنة الأهداف الاستراتيجية والبرامج المتعلقة بها ومؤشرات قياس الاداء، وبما ينسجم مع متطلبات الموازنة الموجهة بالنتائج **وحسب النماذج المعدة من قبل دائرة الموازنة العامة** ووفقاً لما يلي:

أ- تحديد النشأة والرؤية والرسالة والإطار القانوني.

ب- التعديلات والتحديثات التي طرأت على الخطط الاستراتيجية خلال هذا العام ومؤشرات قياس الأداء التي تحققت خلال العام الماضي والتقييم الاولي لعام 2026 وكذلك المؤشرات المراد تحقيقها خلال السنوات الثلاث القادمة 2027-2029.

ج- تحديد الاولويات ضمن الإطار متوسط المدى والبرامج المرتبطة بها والاجراءات المتخذة بشأنها والنتائج المتوقع تحقيقها في ضوء السقوف المحددة للأعوام 2027-2029.

د- بيان أبرز المعلومات وأهم القضايا والتحديات التي واجهت تنفيذ البرامج والإجراءات الهادفة لمعالجة هذه التحديات، والمخرجات والنتائج التي تساهم في تحقيق الأولويات الوطنية.

3- الاخذ بعين الاعتبار متطلبات تحقيق المرحلة الثانية من رؤية التحديث الاقتصادي وتحديث القطاع العام وما تضمنتها من مبادرات ومشاريع.

4- عدم تجاوز أي وزارة او دائرة او وحدة حكومية سقف الإنفاق المخصص لها لعام 2027 بأي حال من الأحوال، وعليها ترتيب أولويات إنفاقها وإعداد موازنتها وفقاً لهذا السقف.

5- تصنيف النفقات الجارية والرأسمالية حسب البرامج والانشطة والمشاريع وإدراج المخصصات بشكل تفصيلي لكل برنامج ونشاط ومشروع وعلى مستوى كل مادة وبند.

6- القيام بإجراء مراجعة شاملة لأوجه النفقات وخاصة الجارية منها بهدف ضبطها وترشيدها لتعكس الاحتياجات الفعلية.

7- تحديد كلفة كل مشروع وبيان هدفه وموقعه الجغرافي ومدة التنفيذ ونسبة انجازه ومصادر التمويل والتدفقات النقدية.

8- تحديد المشاريع المرتبطة بالمنح الخارجية والاتفاقيات الدولية وكلفها وجاهزيتها والتحقق من ارتباطها بالأولويات والأهداف الوطنية.

9- تضمين موازنات الوزارات والدوائر الحكومية مشاريع موازنات المحافظات / اللامركزية، والتأكد من عدم وجود ازدواجية بين مشاريعها الرأسمالية والمشاريع الرأسمالية للمحافظات / اللامركزية.

10-التوقف عن طرح أية عطاءات جديدة اعتباراً من 2026/11/19 إلا بعد أخذ موافقة دولة رئيس الوزراء على ذلك بتنسيب من معالي وزير المالية/الموازنة العامة، ويستثنى من ذلك المشاريع الرأسمالية الممولة من القروض والمنح.

11-الأخذ بعين الاعتبار الاولويات المتعلقة باحتياجات كلا الجنسين والطفل والشباب والأشخاص ذوي الاعاقة وابراز البرامج والمشاريع والانشطة والقضايا والمجالات التي تعنى بذلك وتوزيع المخصصات لهذه الغاية حسب البرامج والمشاريع والانشطة، ومراجعة مؤشرات قياس الأداء المتعلقة بها.

12-التقيد بدليل الموازنة المستجيبة لاحتياجات كلا الجنسين عند تحديد البرامج والمشاريع والانشطة ذات العلاقة وادراجها في مشاريع موازنات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية.

13-تحديد المخصصات المالية للمشاريع والانشطة الموجهة للإناث والطفل وتوزيعها حسب البرامج للسنوات 2025-2029.

14-تحديد الاولويات المتعلقة بالتغير المناخي والنتائج المتوقع تحقيقها في هذه المجالات للأعوام 2027-2029.

15-تحديد المخصصات المالية للمشاريع المرتبطة بالتغير المناخي ومؤشرات قياس الاداء المتعلقة بالتغير المناخي.

16-الاخذ بعين الاعتبار متطلبات الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية بما يضمن تعزيز منظومة الحماية الاجتماعية.

17-قيام الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية بتزويد دائرة الموازنة العامة بالبيانات والمعلومات المتعلقة بأدائها.

18-التأكيد على إجراء دراسات تقييم الأثر المسبق لمشاريع التشريعات المتوقع اقرارها استناداً الى نظام التنظيم الجيد وتقييم الأثر للتشريعات والسياسات.

ثانياً: الإيرادات

1- تقدير الإيرادات وفق منهجية واضحة مرتبطة بمتغيرات الاقتصاد الكلي، والاتفاقيات المبرمة بين المملكة والجهات الدولية.

2- تزويد دائرة الموازنة العامة بكشوفات تفصيلية تتضمن الإيرادات الفعلية لعام 2025، والمعاد تقديرها لعام 2026 (فعلي للشهور التسعة الاولى والمقدرة للشهور الثلاثة الأخيرة) وأسباب انحرافها عن مقدر عام 2026، والإيرادات المتوقع تحصيلها خلال السنوات 2027-2029 وحسب النموذج المعد من قبل دائرة الموازنة العامة.

3- تقديم كشف يبين الإيرادات والمنح الخارجية والهبات والأمانات أو أي حسابات أخرى لا تدخل ضمن قانون الموازنة العامة وأوجه إنفاقها مع بيان القوانين والانظمة التي تحصّل وتصرف بموجبها.

4- قيام دائرة ضريبة الدخل والمبيعات بتزويد دائرة الموازنة العامة بجدول للنفقات الضريبية للأعوام 2025-2027.

5- العمل على زيادة الإيرادات المحلية من خلال رفع كفاءة إجراءات تحصيلها والحد من التهرب والتجنب الضريبي والجمركي والإعفاءات الضريبية، وتزويد دائرة الموازنة العامة بكشوفات تفصيلية بها.

6- العمل على تعزيز الموارد المالية للوحدات الحكومية وخاصة التي تتلقى دعماً مالياً من الخزينة، بحيث تقوم بتمويل برامجها من مواردها الذاتية وبالتالي تخفيف الأعباء عن الخزينة العامة، وكذلك تنمية الموارد المالية للوحدات الحكومية التي ترفد الخزينة بفوائض مالية.

7- قيام الوزارات والدوائر الحكومية المعنية بتحقيق مستهدفات المؤشرات المتفق عليها ضمن برامج المنح الخارجية المختلفة، الامر الذي ينعكس ايجاباً على حجم المنح الواردة للخزينة.

ثالثاً: النفقـــات

أ- النفقات الجارية:

1-تعويضات العاملين (الرواتب والأجور والعلاوات):

تقدر المخصصات لهذه المجموعة وفقاً لما يلي:

أ- كلفة رواتب الموظفين والنمو الطبيعي.

ب- كلفة الوظائف الشاغرة والوظائف المحدثة على جدول تشكيلات الوظائف، وفقاً لتعليمات التقييم والتحليل الكمي والموضوعي للوظائف في القطاع العام.

ج- كلفة الزيادة الاضافية لرواتب الموظفين في القطاع العام والجهاز العسكري والمتقاعدين المدنيين والعسكريين والبالغة قيمتها (30) دينار شهرياً لمن تقل رواتبهم الاجمالية عن (600) دينار.

د- عدم رصد أي مخصصات مالية للمكافآت ضمن النفقات الرأسمالية والاقتصار على رصدها ضمن النفقات الجارية.

2- استخدام السلع والخدمات (النفقات التشغيلية):

ضبط وترشيد النفقات التشغيلية والتأكيد على ضرورة اعتماد تقديرات تتسم بدرجة عالية من الدقة ولاسيما البنود المتعلقة بالمحروقات والكهرباء والمياه والسفر الى جانب مراعاة عدم تأجيل دفع الفواتير والذمم المستحقة، وإرفاق البيانات التفصيلية التالية:

أ- جداول تبين كافة بنود الانفاق لاستخدام السلع والخدمات لكل بند على حدة.

ب- عقود الإيجارات الفعلية مع التأكيد على عدم رصد أي مخصصات للإيجارات الجديدة إلا للضرورة والعمل على تخفيض بند الايجارات والتحول التدريجي لملكية الابنية الحكومية.

ج- كشف يبين عدد السيارات والآليات وأنواعها وتاريخ صنعها ومعدلات استهلاكها من المحروقات، وكشف بالسيارات والآليات المنوي شطبها معتمد من الجهات المعنية.

د- أية عقود ملتزم بها مثل عقود الصيانة والخدمات والتنظيف والتأمين... الخ.

ه- بيان يتضمن المخزون المتوفر لدى الوزارة/ الدائرة/ الوحدة الحكومية من كافة اللوازم وقطع الغيار والقرطاسية والأجهزة والآلات لسنة 2026.

و- كشف يتضمن الالتزامات القائمة وغير المسددة مع بيان اسباب عدم تسديدها.

ز- كشف بكافة مخصصات البنود الفرعية التي تندرج تحت المادة (214- مصروفات سلع وخدمات).

3- الفوائد والإعانات والدعم والمنح والمنافع الاجتماعية:

يتم تقدير هذه النفقات بناءً على التشريعات والاتفاقيات التي تستند إليها الوزارات/ الدوائر/ الوحدات الحكومية في دفع هذه النفقات، على أن يتم إرفاق البيانات التفصيلية التالية:

أ- بيان يتضمن كافة تفاصيل الفوائد الداخلية والخارجية المستحقة.

ب- بيان يتضمن قيمة الإعانات السنوية والجهات المستفيدة.

ج- بيان يتضمن قيمة الدعم / المنح المقدمة للوحدات الحكومية وأوجه إنفاقها.

د- بيان يتضمن قيمة المخصصات التقاعدية والعلاوات والتعويضات للمتقاعدين المدنيين والعسكريين.

هـ- بيان يتضمن قيمة المساعدات الاجتماعية المقدمة والجهات المستفيدة منها.

4- النفقات الأخرى والأصول غير المالية:

يتم تقدير هذه النفقات بحدها الأدنى، على أن يتم إرفاق البيانات التالية:

أ- بيان يتضمن قيمة المساهمات السنوية.

ب- كشف يتضمن البعثات والدورات التدريبية المطلوبة وأعداد المستفيدين.

ج- بيان يتضمن قيمة المكافآت لغير الموظفين مع بيان السند القانوني لها.

د- كشف يبين قيمة رديات الإيرادات لسنوات سابقة.

5- مخصصات ادامة عمل مجالس المحافظات / اللامركزية:

ترصد المخصصات اللازمة لإدامة عمل مجالس المحافظات / اللامركزية ضمن موازنة وزارة المالية.

ب - النفقات الرأسمالية:

1- رصد المخصصات اللازمة لتنفيذ المشاريع الملتزم بها وقيد التنفيذ والجديدة، مع ضرورة إرفاق بيانات واضحة ومحددة ووفقاً لبطاقة وصف المشروع المعتمدة لدى دائرة الموازنة العامة.

2- توجيه المخصصات الرأسمالية نحو المشاريع التنموية ذات المردود الاقتصادي والاجتماعي وخاصة مشاريع البنية التحتية والمشاريع المحفزة للاستثمار في سائر محافظات المملكة، مع الأخذ بعين الاعتبار الأولويات الوطنية في رؤية التحديث الاقتصادي.

3- رصد المخصصات المالية اللازمة لتغطية الالتزامات المالية المترتبة على المشاريع المنجزة والتي لم يتم دفع المطالبات المستحقة عليها.

4- ارفاق دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية والبيئية لأي من المشاريع الرأسمالية الجديدة في موازنة عام 2027 وخاصة المرتبطة منها بالمنح الخارجية والاتفاقيات الدولية.

5- تقديم كشوفات تفصيلية للنفقات الرأسمالية للأعوام 2027-2029، مبيناً فيها المشاريع الرأسمالية المستمرة وقيد التنفيذ والجديدة ومصادر تمويلها (خزينة/ منح/ قروض) موزعة على مستوى محافظات المملكة.

6- إعادة ترتيب أولويات المشاريع الرأسمالية وخاصة تلك الممولة من القروض او المنح الخارجية على ان يتم تنفيذها وفق الخطط الزمنية المتفق عليها، والحد من الاقتراض الخارجي وقصره على الاقتراض الميسر وفق الاحتياجات الفعلية.

7- تزويد دائرة الموازنة العامة بتقرير شامل عن المشاريع الرأسمالية يتضمن حجم السحوبات من القروض والمنح لتمويل هذه المشاريع.

8- الحد من شراء السيارات والأثاث، والتركيز على أعمال الصيانة في ضوء الاحتياجات الفعلية وشطب السيارات ذات كلفة الصيانة المرتفعة.

9- إدراج قيمة الاستملاكات المتوقعة ضمن النفقات الرأسمالية وتزويد دائرة الموازنة العامة بقوائم الاستملاكات الحكومية الملتزم بها.

10- عدم شراء أجهزة الحاسوب ورخص البرمجيات والأنظمة التقنية إلا بعد التنسيق مع وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة.

11- انهاء خدمات العاملين على حساب المشاريع الرأسمالية المنتهية التزاماً بقرارات مجلس الوزراء بهذا الخصوص.

12- إجراء مراجعة شاملة على كافة بنود الانفاق الرأسمالي مع مراعاة نقل النفقات ذات الطبيعة الجارية وتبويبها ضمن النفقات الجارية.

رابعاً: القروض والالتزامات

1- قيام الوحدات الحكومية بتزويد دائرة الموازنة العامة بموازنة التمويل بجانبيها المصادر والاستخدامات وادراج المخصصات اللازمة لتسديد أقساط القروض الداخلية والخارجية المترتبة عليها والتي يستحق دفعها خلال الاعوام 2027-2029.

2- قيام وزارة التخطيط والتعاون الدولي بتزويد دائرة الموازنة العامة بكشف يتضمن كافة القروض الخارجية والمنح المتعاقد عليها مقابل مشاريع انمائية خلال الاعوام 2027-2029.

3- قيام وزارة التخطيط والتعاون الدولي بتزويد دائرة الموازنة العامة بكشف بمصادر التمويل من خارج الموازنة العامة خلال الاعوام 2027-2029.

4- قيام وزارة المالية بتزويد دائرة الموازنة العامة بموازنة التمويل من مصادر واستخدامات متضمنة القروض الداخلية والخارجية المتعاقد عليها وتسديد الأقساط الداخلية والخارجية.

خامساً: تعليمات إعداد مشروع نظام تشكيلات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية

1- إيلاء عملية تخطيط الموارد البشرية الأهمية اللازمة استنادا إلى نظام ادارة الموارد البشرية في القطاع العام رقم (33) لسنة 2024 وتعديلاته.

2- إلغاء الوظائف الشاغرة التي نتجت عن حالات الانفكاك كالإحالة على التقاعد او الاستقالة او فقدان الوظيفة او لأي سبب آخر.

3- يرفق بجدول التشكيلات كشفاً بالوظائف الشاغرة لغايات التعيين.

4- اقتصار إدراج التعيينات الجديدة ضمن مجموعة تعويضات العاملين (الرواتب والأجور والعلاوات) في النفقات الجارية وحسب الاحتياجات الفعلية وتعزيز الاستفادة من الكادر الحالي في اداء المهام.

5- يرفق بجدول تشكيلات الوظائف الهيكل التنظيمي للوزارة /الدائرة /الوحدة الحكومية مع تقديم الاقتراحات اللازمة لتعديل جدول التشكيلات، بحيث ينسجم ذلك مع تنظيمها الإداري وتعليمات وصف وتصنيف الوظائف ونظام تطوير الهياكل التنظيمية في القطاع العام.

6- تزويد دائرة الموازنة العامة بجداول تبين توزيع الكوادر العاملة في الوزارة/ الدائرة/ الوحدة الحكومية حسب الجنس والبرامج.

7- على الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية التي لديها فائض عن حاجتها من الموظفين التنسيق مع هيئة الخدمة والادارة العامة بهذا الخصوص.

8- ارفاق جدول بالوظائف خارج جدول التشكيلات على البنود المختلفة للنفقات الجارية والرأسمالية.

سادساً: أحكام عامة

1- تعظيم الاستفادة من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية المبرمة مع الدول والمؤسسات العربية والأجنبية، وقيام الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية بتزويد دائرة الموازنة العامة بخططها لتحقيق ذلك عند تقديم مشاريع موازناتها.

2- تناط مسؤولية تنفيذ المشاريع الرأسمالية للمحافظات/اللامركزية بالوزارات والدوائر الحكومية المعنية بتنفيذ تلك المشاريع والمدرجة ضمن مشاريع موازناتها للأعوام 2027-2029.

3- على كل وزارة/ دائرة/ وحدة حكومية تطبيق مفهوم الموازنة الموجهة بالنتائج وإطار الإنفاق متوسط المدى

4- التأكيد على إعداد وتبويب الموازنات الجارية والرأسمالية للأعوام 2027-2029 وفقاً لخارطة الحسابات.

5- الحصول على النماذج المعتمدة لإعداد مشروع قانون الموازنة العامة وجداول تشكيلات الوظائف من خلال الموقع الالكتروني لدائرة الموازنة العامة www.gbd.gov.jo .

6- الأمناء والمدراء العامون في الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية مسؤولون عن صحة الأرقام والمعلومات والبيانات الواردة في مشاريع موازناتها بما فيها جداول الإيرادات والنفقات الجارية والرأسمالية وجداول تشكيلات الوظائف ومؤشرات قياس الأداء للأهداف الاستراتيجية والبرامج المقدمة إلى دائرة الموازنة العامة.